

القطاع الزراعي كبديل اقتصادي في الجزائر

Agricultural sector as an economic alternative in Algeria

مريني بن عليّة، محاسب إداري رئيسي، مديرية الخدمات الجامعية - الجلفة-، (الجزائر)

abila7575@gmail.com

قليل حليلة، ماستر دراسات محاسبية و جبائية معمقة (متصرف)، (الجزائر)

تاريخ النشر: 05 نوفمبر 2020

ملخص

في ظل تدهور أسواق النفط، رفعت الجزائر تحدي تقليص اختلال الميزان التجاري للمنتجات الزراعية والغذائية الأساسية في آفاق سنة 2024 عن طريق التنمية المستدامة لقطاعي الفلاحة والصيد البحري و كذا ترشيد استيراد المنتجات الغذائية المدعمة، حسب مشروع مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. كما تعتمد الحكومة التحفيز على الاستثمار في المشاريع الفلاحية الكبرى في الجنوب والهضاب العليا وترقية الشراكة والاستثمارات المباشرة الأجنبية، لاسيما في الزراعات الاستراتيجية (الحبوب الزيتية والسكر) و كذا دعم تنمية قدرات التخزين في غرف التبريد ومراكز التوضيب. تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي و التركيز على التنوع الاقتصادي. إن الاقتصاد المتنوع قادر على خلق المزيد من الوظائف والفرص للأجيال القادمة، وأقل عرضة لدورات الازدهار والكساد في أسعار النفط والغاز الطبيعي. لهذا سارعت الجزائر في تفعيل مصادر الدخل غير النفطية كضرورة استراتيجية فأولت اهتماما كبيرا بالقطاع الزراعي لبناء اقتصاد أكثر استدامة، من خلال تنوع السلع والخدمات التي ينتجها، لتحقيق الاكتفاء الذاتي، باعتباره من القطاعات الاستراتيجية و الحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية فهي المصدر الوحيد و الرئيسي للغذاء و مجال لتشغيل اليد العاملة و خاصة أن هذا القطاع يتوفر على مقومات طبيعية هامة في الجزائر. من ما سبق تأتي أهمية البحث في توضيح المكانة التي يحتلها القطاع الزراعي في الجزائر و مختلف الجهود المبذولة للنهوض به و ترفيقته و جعله من البدائل التنموية و مدى مساهمته في الصادرات الجزائرية بهدف التعرف على واقع الاستثمار في القطاع الزراعي و مختلف الإصلاحات المطبقة فيه بغية إسهامه في عملية التنمية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، التنوع الاقتصادي، الصادرات غير النفطية، الإصلاحات الزراعية.

Abstract

In light of the deterioration of oil markets, Algeria has raised the challenge of reducing the trade imbalance of basic agricultural and food products in 2024 through sustainable development of the agriculture and fishing sectors as well as rationalizing the import of subsidized food products, according to the draft plan of action of the government for the implementation of the presidential program. The government also intends to stimulate investment in major agricultural projects in the south and upper plateaus and to promote partnership and foreign direct investments, especially in strategic agriculture (oil grain and

sugar) as well as support the development of storage capacities in cold rooms and packing centers. The need to reduce dependence on the oil sector and focus on economic diversification. A diversified economy is capable of creating more jobs and opportunities for future generations, and less vulnerable to boom-and-bust cycles in oil and natural gas prices. This is why Algeria quickly activated non-oil sources of income as a strategic necessity and paid great attention to the agricultural sector to build a more sustainable economy, through the diversity of the goods and services it produces, to achieve self-sufficiency, as it is one of the strategic and sensitive sectors that contribute very effectively to the development process. From the above comes the importance of research in clarifying the position occupied by the agricultural sector in Algeria and the various efforts made to promote and make it one of the development alternatives and the extent of its contribution to Algerian exports in order to identify the reality of investment in the agricultural sector and the various reforms applied in it in order to

Keywords: agricultural sector, economic diversification, non-oil exports, the agricultural reforms.

المقدمة

تتجه سياسة الدولة الجزائرية الجديدة الى تطوير القطاع الزراعي لما له من دور في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث يشغل أكثر من ربع اليد العاملة في هذا القطاع، فمنذ الثمانينات والقطاع الزراعي يشهد تغيرات وتجديدات خاصة بعد تحرير المنتجات الفلاحية، وكذا تحرير التجارة الداخلية والخارجية.

لقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عمل ترمي من خلالها الى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الزراعة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها، كما انه تم توجه الى الصحراء لاستغلال شساعة مساحتها وجعلها قطبا فلاحيا بامتياز. فهل كل هذه الجهود المبذولة في القطاع الزراعي لتنويع الاقتصادي الجزائري حققت مبتغاها؟

بناء على هذا تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى مساهمة القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الجزائري

1. أهمية القطاع الزراعي في الجزائر

للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني، ولهذا كان دوما من أهم أولويات الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال الى غاية يومنا هذا رسم خطط وسياسات عملية من اجل تحقيق التوازن والأمن الغذائي في الوطن وتتبع أهمية القطاع من خلال ما يلي:

✚ يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا لرأس المال اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث ان زيادة التكوين الرأسمالي يحفز الاستثمار في الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني (صقر احمد صقر، 2004).

تتركز في قطاع الزراعة في الجزائر يد عاملة كثيفة لهذا يعتبر من القطاعات ذات الأهمية الكبيرة في تشغيل اليد العاملة والحد من البطالة، ويشغل في هذا القطاع حوالي 1.2 مليون عامل، إلا أن الجزائر لا تزال تعاني الكثير من النقص في اليد العاملة المؤهلة التي تواكب سرعة التغيرات التي يعرفها هذا القطاع (صواليلي، 2014)، وهذا راجع لسببين الأول هو عزوف فئة الشباب عن العمل في القطاع وهجرة اليد العاملة نحو القطاع الصناعي والخدمي، والسبب الثاني في الطابع الموسمي والذي يتسم به هذا القطاع وهنا نقصد على وجه الخصوص الزراعة والتي تبقى مهونة بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، ومن هنا نجد اغلب العمال في هذا القطاع هم مؤقتين يتأثرون بالتقلبات والتغيرات التي يشهدها القطاع (بخوش، 2011).

للقطاع الزراعي دور كبير في تدعيم القطاع الصناعي نأخذ على سبيل المثال: توفير القطن لصناعة الملابس، الطماطم لصناعة الطماطم المصبرة (الشرفات، مبادئ الإقتصاد الزراعي، ص10، 20، 29).

يساهم القطاع الزراعي في إنعاش قطاع التجارة الخارجية عن طريق زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية وهذا ما يؤدي الى جلب العملة الصعبة (الشرفات، مرجع سابق)، والتي تدخل الدول في تحقيق القطاع الزراعي فائضا وتؤدي هذه العملة دور تمويلي في تنمية الاقتصاد الوطني، وفي مقابل فان هذا سيؤدي الى تقليل الواردات الغذائية خصوصا إذا كان هذا القطاع مزدهر ويحقق الاكتفاء الذاتي في الوطن.

كما يساهم القطاع الزراعي في دعم قطاع النقل والمواصلات حيث تنقل مختلف المنتجات الزراعية بوسائل نقل متنوعة من أماكن إنتاجها الى أماكن توزيعها وبيعها، مما يؤدي الى ازدهار قطاع النقل وتطويره.

إن الاهتمام بقطاع الزراعي في الجزائر من شأنه المساهمة بفعالية في توفير الموارد الغذائية اللازمة للسكان وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي وفي المقابل فان إهمال القطاع يؤدي الى المجاعة ويهدد أفاق التنمية الاقتصادية الشاملة في الوطن وهذا يزيد حدة الفقر وتقضي الأمراض الناتجة عن سوء التغذية (لمين، 2011-2012).

2. السياسات الزراعية في الجزائر

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاستراتيجية في الجزائر لذا حاولت الجزائر تبني سياسات زراعية منذ الاستقلال. وعليه حاولت وضع هذه الاستراتيجيات الزراعية حسب الظروف المحيطة بها، والتي يمكن إدراجها فيما يلي:

أولاً: مرحلة نظام التسيير الذاتي (1963-1970)

قامت الجزائر بتبني نظام التسيير الذاتي للمستثمرات وقد جاء وفق مرسوم أصدر في 22 مارس 1963 والذي يقوم على اعتراف من الدولة بتسيير العمال للوحدات الإنتاجية وعليه قامت بتشكيل أجهزة التسيير الذاتي و هي: لجنة التسيير، المجلس القروي، المدير، الإنعاش، التسيير الذاتي (بوصبيعات، 2007-2006).

رغم كل هذه الجهود إلا أن نظام التسيير الذاتي فشل في تحقيق الأهداف المسطرة للنهوض بالقطاع الفلاحي بعد الدمار الذي خلفه الاستعمار الفرنسي بحيث تراجعت إنتاجية عدد كبير من المزارع (خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، 2010-2011).

ثانيا: مرحلة الثورة الزراعية (1971-1980)

ازدهر القطاع الزراعي في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين واسترجع حيويته حيث أقر قانون الزراعة بتاريخ 8 نوفمبر 1971 بعد أن صادق عليه مجلس الثورة و الحكومة، وكان هذا القانون خاضع لاستراتيجية دقيقة بدأت بالحفاظ على الأراضي الزراعية المتوفرة وذلك بوقف التصحر وإقامة حواجز وقد أوكلت هذه المهمة الى الشباب الجزائريين الذين كانوا يقومون بخدمة العلم الجزائري (بومدين، 2014). وتقوم الثورة الزراعية على المبادئ من أهمها:

✚ الأرض لمن يخدمها وتقوم الدولة كذلك بإلغاء حقوق ملكية الأراضي للذين لا يستغلون ملكيتهم بصورة مباشرة (عزالدين، 2011-2012).

✚ ضمان حقوق الفلاحين في الأراضي التي يزرعونها كما تقوم بحمايتهم و تأطيرهم.

✚ منح الفلاحين أراضي مجانا وتحفيزهم على الاستعمال المشترك لها ومختلف وسائل الإنتاج، وقد تم خلال فترة تطبيق قانون الثورة الزراعية ما يلي:

- القيام بعمليات إحصاء وتصنيف الملكيات الزراعية مثل أراضي المجموعات المحلية وأراضي إقامة الهيئات والأجهزة المعنية بالتحقيقات تحت مسؤولية كل بلدية.
- تأمين وتوزيع أراضي على المستفيدين، وقد استثنى من عملية التأميم الملكيات الكبرى، كما تم إقامة التعاونيات المختلفة.
- تطبيق قانون الرعي لحد من ظاهرة استغلال الرعاة من طرف المالكين حيث طبق مبدأ "الماشية لمن يرعاها" وذلك بشرط ألا يكون للراعي أي نشاط آخر.

ثالثا: مرحلة اعادة الهيكلة للقطاع الزراعي (1980-1990)

جاءت إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر بتاريخ 14 مارس 1981، لحل المشاكل التي كان يعيشها القطاع الفلاحي في الجزائر، حيث لا بد لها من إدخال إصلاحات جديدة على هذا القطاع بهدف تفعيله وإعطائه المكانة الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى بالإضافة الى تقليل من المساحات التي يملكها القطاع المسير الذاتي وبعض مزارع الثورة الزراعية. أهم ما تهدف إليه إعادة هيكلة القطاع الزراعي:

✚ وضع حد للمشاكل التي عانى منها القطاع وعلى فترات طويلة وذلك بمنحه الاستقلال، وإعادة النظر في بعض التعاونيات الزراعية التابعة للقطاع العام خاصة تعاونية الثورة الزراعية (CAPRA) والخدمات (CAPCS) المكلفة بتسويق المنتجات الزراعية.

✚ وضع سياسات تكثيف الإنتاج والاهتمام بجودة البذور و تأطير الري.

✚ رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل تداول السلع وإعادة تقويم الدخول الزراعية.

رغم كل هذه الإصلاحات إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة بحيث لم يتم استصلاح إلا مساحات قليلة وسارت عملية الاستصلاح بطيئة جدا ولم تحرز أي انجازات اقتصادية أو زراعية.

رابعا: مرحلة الإصلاحات (1990-2000)

في سنة 1990 قامت الحكومة الجزائرية بوضع العديد من الإصلاحات وذلك من أجل الحد من الآثار السلبية للقوانين السابقة خاصة بعد إلغاء الدعم على القطاع الزراعي حيث عرفت جميع مستلزمات الإنتاج (بذور، أسمدة...) ارتفاعا متواصلا منذ الثمانينات وبداية التسعينات، وما زاد الأمر صعوبة هو الانتقال إلى الأسعار الحقيقية وتخفيض الدينار الجزائري بحوالي 97% (الزبيري، 2004).

تجدر الإشارة هنا إلى أن قطاع الزراعة خلال هذه المرحلة استفاد من مؤشر رفع الإنتاج الفلاحي 4% والذي يعد مرتفعا مقارنة بالقطاعات الأخرى (خديجة، مرجع سابق). وعلى الرغم من هذه الإصلاحات إلا أن القطاع الزراعي فشل مرة أخرى في تحقيق الأهداف المنشودة وهي الأمن الغذائي، وبدلا من تحقيق الهدف زادت من فجوة الغذائية وزيادة من التبعية الغذائية، وما اثبت فشل هذه السياسة الزراعية هو ارتفاع أسعار الحبوب خلال السنوات 1997، 1998، 1999. الأمر الذي أدى بالقائمين على القطاع الزراعي في الجزائر بالتكفل بالدورات الإنتاجية لتغطية احتياجات البلاد وتقليص حصة الواردات الزراعية (الاجتماعي، 1999).

المنهجية

اعتمدنا في تحليل الموضوع على المنهج الوصفي و المنهج الكمي بهدف اعطاء تحليل دقيق للدراسة و تفسير النتائج، وصولا إلى توصيات المقدمة لتفعيل القطاع الزراعي.

النتائج

1. مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في التنمية

يحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وذلك نظرا لأهميته المتعاظمة فيما يخص دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب الدخل الفردي أما الاكتفاء الذاتي فهو سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، ونظرا لهذه الأهمية التي يحضى بها هذا القطاع كان على الجزائر أن تتبنى استراتيجية زراعية تنموية تهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة حل المشاكل وتفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية (زكية، 2014).

جدول (1): نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال فترة (2011-2004)

الإنتاج	الصادرات	الواردات	الإنتاج للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي
3376.39	9.76	7722.58	11089.21	303.45

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 32، ص 296

على الرغم من حصيلة الإنتاجية للحبوب إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتي سنة 2009 من المحصول كما أنها بعيدة على النسبة المرجوة من خلال الإصلاحات والسياسات التي عكفت عليها الوزارة ابتداء من سنة 2000 كما تدل على أن أكثر الاحتياجات الغذائية تعتمد على الاستيراد.

جدول (2): تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2012-2005)

السلع الغذائية	2009-2005	2010	2011	2012
القمح	2330.69	2952.70	2554.93	3432.23
الشعير	1209.20	1503.90	1104.21	1551.72
الذرة الشامية	1.37	0.36	0.58	1.75
البقوليات	51.35	72.32	78.82	84.29
الزيتون	218.82	175.31	417.99	284.01
الخضر	5401.52	8640.42	9569.24	10402.32
الفواكه	2088.19	2705.39	2983.42	3067.38

* الوحدة (ألف طن).

المصدر: د مزريق عاشور واعميش عائشة، الرشادة الزراعية كألية لتحقيق الامن الغذائي والتنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، 28_29 أكتوبر 2014، ص 430.
ان متطلبات النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية في الجزائر هو معدل اقل بكثير من المعدل والمطلوب للحفاظ على حجم المعروض من المواد الغذائية والسلع الزراعية وهذا ما سبب انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي بهذه المحاصيل كما أن حجم الإنتاج الزراعي لمختلف المحاصيل يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار وهذا ما يستوجب الحفاظ على احتياطي استراتيجي من الغذاء من اجل تحقيق وتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وسد الفجوة الغذائية المتسعة، بالإضافة الى عدم القدرة على توفير المادة الأولية للصناعات المحلية وهذا ما أدى الى زيادة الكميات المستوردة من المواد الغذائية وتفاقم العجز (عائشة).

ثانيا: مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الاجمالي

يحتل القطاع الزراعي أهمية بالغة من حيث مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي و في الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد، والجدول الاتي يوضح مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (3): مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الإنتاج المحلي الاجمالي

متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي			مساهمة القطاع الفلاحي الناتج المحلي الاجمالي		
2011	2010	2009	2011	2010	2009
442.43	382.61	365.25	16110.62	13644.41	12820.26

المصدر: د. محمد بدور و ا. سمية بوخاري

من الجدول نلاحظ أن مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج الاجمالي عرف تطورا كبيرا خلال الفترة 2004-2011 نظرا لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية ونفس الشيء بالنسبة لنصيب الفرد الجزائري في الناتج الزراعي التي ترجع الزيادة في كمية الإنتاج الفلاحي من جهة و إلى ارتفاع أسعار المنتجات نتيجة تحرير الأسعار.

الجدول (04): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2016)

السنة	2005	2006	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
%PIB	7.7	7.5	4.6	9.3	8.5	8.8	9.9	10.3	11.7	12.3

المصدر: تقارير بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثالثة، 2016

يوضح الجدول نسبة مساهمة هذا القطاع في PIB، حيث نلاحظ النسبة في تزايد مستمر حيث قدر سنة 2005 ب 7.7 إلى أن وصلت 12.3% في 2016.

ثالثا: مساهمة القطاع الزراعي في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية، مما نتج عنه تحسين مشاركة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات وهو ما نتناوله في ما يلي:

□ **المساهمة في ترقية الصادرات:** تعد مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات مؤشرا آخر للدلالة على أهمية

القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (5): مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات

الصادرات في الجزائر								
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
181	164.6	164.5	163,1	143.7	126.9	151	111.1	الصادرات الزراعية في الجزائر

المصدر: د.محمد بدو و اسمية بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 85.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2007-2000 انتقلت فيها من 111.2 الى 1.81 مليون دولار وهذا بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

□ المساهمة في ترقية الواردات: أن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي الى تغطية الطلب المتزايد وتخفيض حجم الواردات غير ان ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية، نتج عن زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع ويظهر هذا من خلال الجدول التالي:

جدول (6): مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الواردات

الواردات في الجزائر								
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
5277.4	4676.3	4538.6	4646.2	3560	54.5	3024.5	2778	الواردات الزراعية في الجزائر

المصدر: د.محمد بدو و اسمية بوخاري، مرجع سابق، ص 86

في الجدول السابق نلاحظ أن هناك ارتفاعا مستمرا في قيمة الواردات من سنة الى أخرى حيث يرجع هذا الارتفاع الى ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالميا.

2. مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل الى الأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل من بينها: (الغربي، 2007-2008)

أولاً: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية

- ✚ التقليل العمدي من طرف الإنسان وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف و التبوير والبناء على الأراضي الفلاحية حيث أدت هذه العملية الى فقدان مساحات كبيرة من مجمل الأراضي الزراعية.
- ✚ فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة وذلك بسبب انتشار ظاهرة تفكك الملكيات و الحيازات، مما أدى الى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية.
- ✚ التصحر.

ثانياً: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية

- ✚ نقص العمالة الزراعية المكونة في المجال: على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة بالسكان إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات و التدريب، فان المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- ✚ ضعف البرامج التدريبية المتخصصة: لا تخفى على المختصين بهذا الشأن ان البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها لا توفر في اغلب الأحيان التكوين اللازم للإطارات المتكونة.

ثالثاً: مشاكل أخرى

هناك مشاكل أخرى من بينها:

- ✚ مشاكل التسويق: وهي عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج الى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله الى المستوى المطلوب.
- ✚ مشاكل تتعلق بالصادرات: تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة الى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي الى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة.
- ✚ مشاكل التسيير الإداري للزراعة: يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على الإمكانيات لكنها ليست مستقلة. يحتل هذا القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وفي التنمية الاقتصادية حيث تساهم ب12% من الإنتاج الداخلي الخام ويوظف 21% من اليد العاملة النشيطة، إلا أن الجزائر لا تقدم دعماً كبيراً لقطاعها الزراعي والذي يقدر بنسبته 4.5% من قيمة الإنتاج.

التوصيات

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح مورداً لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي ولتحقيق هذا الهدف لا بد من خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي وذلك من خلال:

✚ تكوين الفلاحين والإطارات والمختصين وتشجيع الشباب في القطاع الزراعي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا المجال.

✚ ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لان هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية.

✚ ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونية القرض.

✚ ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار.

✚ العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية، وذلك لان مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحرير دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة.

✚ العمل على تحفيز الادخار من اجل خلق التراكم الرأسمالي الى جانب أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها وذلك من خلال السدود، والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.

✚ العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك بتطوير القطاع الزراعي وتبويعه ليتمكن من تأمين الحاجيات الداخلية وتصدير الفائض. (احمد، 2003)

ومن بين الحلول الممكنة التي تجعل الزراعة في الجزائر تحقق دورها في الوصول الى أكبر قدر من الإنتاجية، والتي تتمثل في:

✚ إتباع إستراتيجية للتنمية الزراعية تهدف الى تحقيق زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية

✚ تبني إستراتيجية واضحة للتصدير: يجب العمل على إيجاد إستراتيجية للصادرات الزراعية متضمنة أهداف التصدير. و من أهم المحاصيل التصديرية: (التمور، الحمضيات، البطاطا، الفلين...).

✚ نشر الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة.

✚ إن تطوير القطاع الزراعي وتضمينه أنشطة الصناعات الحرفية والصغيرة على أساس تعاونية من الممكن أن يفتح مجالات واسعة للعمل كما يؤدي الى زيادة القيمة المصنعة للإنتاج الزراعي، مما يعمل على تخفيض الواردات. (كمال، 2007)

الخاتمة

يعتبر النفط شريان الاقتصاد الجزائري و لا يزال القطاع الريعي مهيمنا على النشاط الاقتصادي، رغم الأزمة الاقتصادية التي شهدتها ولا يزال يشهد هذا القطاع و هذا ما دل على ضعف درجة التنوع الاقتصادي. من جهة أخرى تعترف الحكومة بأهمية تنوع النشاطات الاقتصادية و خاصة القطاع الزراعي، لتخفف درجة تعرض الاقتصاد للهزات نتيجة تقلب أسعار النفط لأنه من شأن التنوع الاقتصادي أن يوفر الهيكلية الاقتصادية الضرورية لاحتواء الطبقة العاملة المتنامية، وتفعيل الموارد المالية غير النفطية في الجزائر، من خلال دراستنا يمكن القول بان القطاع الزراعي هو انسب بديل لقطاع المحروقات. رغم ان هذا الاخير يلاحظ عليه التخلف النسبي بالرغم من الموارد الأرضية و البشرية و المائية المتاحة، حيث

أصبحت الجزائر تعاني من قصور في تلبية الاحتياجات المحلية من المواد الغذائية الأساسية و هذا ما أدى إلى عزوف عن الاستثمار فيه. رغم المجهودات المبذولة في القطاع الزراعي من طرف الحكومة الجزائرية لتحقيق التنويع الاقتصادي، لم تتجح لأنها بحاجة إلى من يغذيها لتكون دعامة أساسية يمكن التعويل عليها في الجزائر ما بعد النفط.

في ظل هذه النتائج التي توصلنا إليها، نجد أنفسنا أمام بعض التوصيات تقضي ضرورة العمل بها لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، وتتمثل أهم هذه التوصيات فيما يلي :

- ✚ توجيه المدخرات والفوائض الربعية نحو استثمارات حقيقية.
- ✚ ضرورة التخلص من أحادية الاقتصاد وعدم الاعتماد الكلي على مورد وحيد للدخل.
- ✚ لتحقيق التنويع في الاقتصاد الجزائري لابد من إيجاد سبل جديدة لتمويل الاقتصاد بمعزل عن اقتصاد المحروقات.
- ✚ وضع خطط متكاملة في الميدان الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتدعيمه وتوسيع مجالات الاستثمار فيه برفع التحفيزات.
- ✚ التوجه الى الفلاحة الصحراوية باعتبارها البديل الحقيقي لإنهاء التبعية للمحروقات.

المصادر و المراجع:

- i. الجزائر في عهد بومدين، (2014)، مقالة منشورة على الجريدة الإلكترونية عرب تايمز.
- ii. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، (1999)، ص 15-16.
- iii. المرسوم الرئاسي رقم 14 صادر في 17 مارس 1981.
- iv. باشي احمد، (2003)، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات اصلاح، جامعة الجزائر، ص 109.
- v. حفيظ صواليلي، (2014)، أزمة عامة في الجزائر، مقال في جريدة الخبر اليومية الجزائرية.
- vi. رايح الزبيري، (2004)، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، جامعة بسكرة، ص 4.
- vii. روايناية كمال، (2007)، تحرير التجارة والزراعة واثارها التنمية الزراعية في الجزائر، جامعة بسكرة، ص 241.
- viii. سمير عزالدين، (2011-2012)، انعكاسات مسح الديون على التنمية الفلاحية في الجزائر، جامعة الجزائر: ص 30.
- ix. سوسن بوصبيعات، (2006-2007)، الطبيعة القانونية بحق المستفيد من المستثمرين، جامعة قسنطينة، ص 11.
- x. صقر احمد صقر، (2004)، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ص 571.
- xi. على جذوع الشرفات، (ص 10، 20، 29)، مبادئ الإقتصاد الزراعي، الاردن، دار زهران للنشر.
- xii. عمر جنية، مديحة بخوش، (2011)، دور القطاع الزراعي في إمتصاص البطالة في الجزائر، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة المسيلة، ص 04.
- xiii. عياش خديجة، (2010-2011)، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، جامعة الجزائر 03، ص 56.
- xiv. فوزي الغري، (2007-2008)، الزراعة بين الاكتفاء والتبعية، جامعة قسنطينة، ص 253.

- xv. قرومي حميد، معزوز زكية، (2014)، دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل في الجزائر، ص 59.
- xvi. مزريق عاشور، اعميش عائشة، الرشادة الزراعية كألية لتحقيق الامن الغذائي والتنمية الزراعية، ص 431.
- xvii. نور محمد لمين، (2011-2012)، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج المحروقات، جامعة تلمسان، ص 98.